حوار

بقلم/ احمد طلعت

سمك لبن تمر هندي !!

واضح ان الحكومة تعاني الان من نقص في السيولة يدفعها الي تحصيل الاموال من المواطنين باية طريقة سواء في ذلك الطرق الشرعية وغير الشرعية .

فتحت ستارماسمي بالانضباط في الشارع المصري انطلق رجال المرور يحررون المخالفات ويسحبون الرخص وبدون سبب والمواطن لايمكنه ان يمتنع عن الدفع لانه يعلم انه سوف يضيع وقته وجهده دون طائل مادام رجل الشرطة في المركز الاقوي وانه صادق فيما يدعيه الي ان يثبت العكس بنص قانون المرور !!

وتحت ستار تحصيل مستحقات الحكومة ينطلق محصلو الكهرباء وفي ايديهم فواتير الاستهلاك متضمنة مبالغ خرافية فاذا اعترض المواطن عليها قالوا بسخرية ادفع ثم قدم شكوي وهكذا الحال بالنسبة للتليفونات وللضرائب ولكل مايتصل بالحكومة من قريب اومن بعيد .

وعلي الجانب الاخر تماطل الحكومة في دفع ما عليها للمواطنين فهي قد تسلمت محصول الارز من الفلاحين ولم تسدد لهم ثمنه ثم محصول القطن ولم تدفع حتي الان جنيها واحدا من ثمنه مع ان الفلاحين يعتمدون علي ثمن هذه المحاصيل لدفع ايجار الارض للملاك -خصوصا بعد الزيادات الاخيرة في القيمة الايجارية - ثم ينفقون من الباقي علي معيشتهم ومعيشة اسرهم.!!

ويترتب علي عدم سداد الحكومة لثمن المحاصيل ركود كبير في الاسواق يؤدي بدوره الي ركود مماثل في الصناعات المحلية وفي حركة البيع والشراء بصفة عامة .

في نفس الوقت تعلن الحكومة عن تشجيعها للمستثمرين ودعوتها لهم لاقامة مشروعات جديدة مع ان القائم بالفعل من هذه المشروعات يعاني من الكساد ومن كثرة المخزون لنقص السيولة في الاسواق نتيجة لعدم سداد الحكومة ثمن المحاصيل للمزارعين مما يؤثر علي حركة دوران رأس المال وتعرض الاسواق الي الكساد .

ثم تعلن الحكومة عن مشروعها للضريبة الموحدة قبل ان تتم دراسته وقبل ان تعرف بالتحديد تاثيره علي حركة الاستثمار واسعار المنتج النهائي وقدرتها علي المنافسة في الاسواق العالمية مما يؤثر بالسلب علي اسواق المال وحركة الانتاج في المجتمع

فالحكومة تتسرع في كل شيء يتصل بتحصيل المخالفات وتحصيل فواتير استهلاك الكهرباء وفرض الضرائب الجديدة لكنها تأخذ راحتها في سداد مستحقات الفلاحين واثمان المحاصيل رغم مايترتب علي ذلك من اثار سلبية علي حركة السوق وحركة الاقتصاد بشكل عام .

والحكومة مطالبة الان اكثر من اي وقت مضي باعادة دراسة سياستها خصوصا مايتصل منها بالاعباء المتزايدة علي المواطن العادي والارتفاع الجنوني في اسعار السلع والخدمات لان ما تم في السنة الاخيرة قد تجاوز الحدود واصبح الشعب لايستطيع ان يتحمل بالمزيد .

وعلي الحكومة ان تسرع بالوفاء بالتزاماتها قبل الفلاحين حتي لا تتفاقم حالة الركود في الاسواق ويزيد المخزون السلعي في المصانع والمتاجر ويعقد المواطنون المقارنات بين مشاريع الحكومة ومشاريع الريان!!

هامش :حكمت المصري انتخب رئيسا لمجلس النواب في الاردن باغلبية ٥٧ صوتا ضد ٢٢ حصل عليها منافسه اما رئيس مجلس الشعب المصري فقد انتخب بالتزكية!!